الاقتصاد الافتراضي وعلاقته بالأزمة المالية العالمية
(بين الأسباب و النتائج)

د.ريحان الشريف، جامعة باجي مختار –عنابة
rihane63@yahoo.fr
أ. بومود إيمان، جامعة باجي مختار –عنابة
boumoudi@yahoo.fr

ملخص:

أصابت الأزمة المالية العالمية والتي ضربت العالم في عام 2008 أغلب الاقتصاديين بالصدمة فهي بالنسبة لهم لم تكن متوقعة، خصوصا بحجمها المهوّل الذي اتخذته، والآن هناك اتفاق شبه كامل على أنّ هذه الأزمة هي الأخطر التي واجهت الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة منذ أزمة الكساد العظيم التي بدأت في عام 1929. إلا أنّ هذا الاتفاق على أهمية الأزمة الراهنة لا يمتد إلى اتفاق حول الأسباب التي أدت لوقوعها فهناك اختلافات مهمة بين المدارس الفكرية والاقتصادية في كيفية تفسير كل منها للحدث الاقتصادي الذي هز العالم منذ حوالي أربعة أعوام ولا يزال. من جهة أخرى، وهناك في الاقتصاد الرأسمالي وبضبط حول الاقتصاد الحقيقي يدور اقتصاد آخر، غير حقيقي، شبحي، طيفي، ورقي، وهو ما يعرف"بالاقتصاد الافتراضي"، حيث وفي هذا "الاقتصاد الافتراضي" تتم التجارة "بالسلع الافتراضية"، و هي كل أصناف الأوراق المالية، كالنقود الورقية والأسهم والسندات، فهو اقتصاد يتعامل مع مال ليس موجودا على وجه الحقيقة، وهو بذلك وفي نظر المحللين وراء نشوب الأزمات والتي منها الأزمة المالية العالمية، خاصة وأن هذا الاقتصاد أخذ بالنمو والتوسع على حساب الاقتصاد الحقيقي.

من خلال ماسبق نحاول من خلال هذه المداخلة البحث عن العلاقة التي تربط الأزمة المالية العالمية بالاقتصاد الافتراضي، وكيف أن هذا الأخير سبب في نشوء هذه الأزمة. وهذا البحث سيقودنا إلى التعمق في البحث والتحليل توصلا إلى معرفة حقيقية الأزمة، وعمقها

Abstract :

Hit the global financial crisis which hit the world in 2008, most economists were shocked it is for them were not unexpected, especially size the awful decision, and now there is an agreement almost entirely on that this crisis is most serious faced by the economies of developed capitalism since the Great Depression that began in 1929. Yet the agreement on the importance of the current crisis does not extend to agreement on the reasons that led to its

location there are important differences between schools of thought and economic development in how to interpret each of the events which shook the economic world for nearly four years still. On the other hand, there are in the capitalist economy and set about the real economy is going other economy, is not true, ghostly, spectral, and paper, which is known as "economy, the default," where in this "virtual economy" are trade "goods default", are all items securities, such as cash and paper stocks and bonds, it deals with the economy, money is not present on the face of the truth, and so is in the eyes of analysts behind the outbreak of crises, from which the global financial crisis, especially as this economy is to grow and expand at the expense of the real economy.

Through the foregoing we are trying through this intervention research on the relationship between global financial crisis, economy, default, and how this latter reason in the emergence of this crisis. This research will lead to in-depth research and analysis reached a real knowledge of the crisis.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الافتراضي، الأزمة المالية، الاقتصاد الرأسمالي، الاقتصاد الحقيقي.

المقدمة:

ليس ثمة من شك (على الأقل منذ ثمانينيات القرن الماضي) أنّ الاقتصاديات المتقدمة تعيش مرحلة انتقال تدريجية من هياكل إنتاج مرتكزة على بنى الصناعة والفلاحة والخدمات التقليدية إلى هياكل وبنى إنتاج جديدة مرتكزة بقوة على طرائق إنتاج وتخزين واستغلال وتداول واستهلاك المعلومات والمعطيات، البيانات والمعارف وما سواها، وبالتالي فلم تعد النظرية الاقتصادية رهينة ما ساد ويسود من تصورات، بل تحولت (بحثا ميدانيا وتنظيرا مندمجا) إلى مقاربة طبيعة الاقتصاد المتشكل، وطبيعة الفاعلين...فانتشرت نتيجة ذلك عبارات المجتمع الشبكي، اقتصاد الرموز، اقتصاد عصر المعلومات، الاقتصاد الافتراضي و هذا الأخير هو الذي يؤدي إلى ظهور اقتصاد أكبر بكثير من حجمه الحقيقي، وهو قائم على فرضية أنّ المال الحقيقي لن تكون هناك حاجة لاستعماله وبالتالي فإنّه من الممكن التعامل بقيم افتراضية للمال. الأساس الذي يقوم عليه هذا الاقتصاد (الاقتصاد الافتراضي) جعل منه وفي نظر مجموعة من الخبراء والاقتصاديين من أهم أسباب الأزمة المالية العالمية فهذه الأخيرة إجتاحت العالم في السنوات الأخيرة كتسونامي يعصف باقتصاديات الكثير من الدول، أدى إلى انهيار الإئتمان العقاري وإعلان عشرات البنوك والشركات الأخرى في أمريكا والعالم إفلاسها أو تعثرها مستغيثة من موجة الأزمة التي لا يزال العالم يعاني من آلامها.

مشكلة الدراسة:

ساهمت عوامل متعددة في تشكل وانفجار الأزمة المالية العالمية الراهنة، التي انطلقت من مركز الاقتصاد العالمي لتشمل مكوناّته، محدثة سلسلة من التداعيات التي لم تبلغ مداها بعد، من جهة أخرى

وبضبط حول الاقتصاد الحقيقي يدور اقتصاد آخر يعرف بالاقتصاد الافتراضي والذي وفي نظر المحللين وراء نشوب الأزمات والتي منها الأزمة المالية العالمية.

من هنا تبرز إشكالية المداخلة والتي تتمحور حول التساؤل التالي:

هل الاقتصاد الافتراضي السبب الرئيسي الذي تندرج تحته باقي الأسباب المؤدية إلى نشوء أخطر الأزمات على الإطلاق ؟

يتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية:

– ماذا نقصد بالاقتصاد الافتراضي؟ وما هي أهم أداوته ؟

– كيف اندلعت الأزمة المالية العالمية ؟ وما هي أهم مراحلها؟

– ما هي أهم التفسيرات المقدمة حول الأزمة المالية العالمية؟ وكيف تم ربطها بالاقتصاد الافتراضي؟

– ما هي آثار ونتائج الأزمة المالية العالمية؟

– ما هي أهم الحلول المقترحة للحد من تفاقم الأزمة المالية العالمية؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهميّة الدراسة في أنّ و عند بدايات الأزمة المالية العالمية انصبّت اهتمامات وسائل الإعلام ومن خلفها الرأي العام العالمي على متابعة أخبارها المباشرة والمثيرة، والجهود المبذولة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه. أمّا اليوم، وبمرور ما يقارب أربع سنوات على بداية هذه الأزمة فقد آن الأوان لاستخلاص العبر والدروس علَّ في ذلك ما يساعد العالم على تلافي أزمة مماثلة في المستقبل.

فمن خلال هذه المداخلة يمكن أن نعرض بعض الدروس المستفادة من وجهات نظر مختلفة، ربما تكشف قراءتها بعمق، أنّ الخبراء ما زالوا منفتحين على البحث في أي درس جديد، وأنّ الأسباب العميقة للأزمة ما زالت ولا تزال موضع مراجعة لمعظم الاقتصاديين.

أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على النقاط التالية:

– محاولة تعريف الاقتصاد الافتراضي قصد إعطاء تفرقة أساسية بينه وبين الاقتصاد الحقيقي.

– التعرف بشكل من التفصيل على أهم النظريات المفسرة للأزمة المالية العالمية.

– محاولة التعرف بنوع من الدّقة عن الأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية العالمية، وتسليط الضوء على الاقتصاد الافتراضي كأحد أهم الأسباب.

– محاولة تقديم مجموعة من الحلول المقترحة لتفادي حدوث مثل هذه الأزمات.

المبحث الأوّل: الاقتصاد الافتراضي: واقعه، مفهومه، آثاره

1. واقع ونشأة الاقتصاد الافتراضي:[1]

تتطلب البداية أن نفهم أنّ هناك تفرقة أساسية بين ما يمكن أن نطلق عليه(الاقتصاد العيني أو الحقيقي) وبين (الاقتصاد المالي) أو ما يعرف اليوم (بالاقتصاد الوهمي أو الافتراضي).

فأمّا **الاقتصاد العيني** (وهو ما يتعلق بالأصول العينيّة Real Assets) فهو يتناول كل الموارد الحقيقية التي تشبع الحاجات بطريق مباشر(السلع الاستهلاكية) أو بطريق غير مباشر (السلع الاستثمارية).

(**فالأصول العينية**) هي الأراضي وهي المصانع، وهي الطرق، ومحطات الكهرباء، وهي أيضًا القوي البشرية. و بعبارة أخرى هي مجموع السلع الاستهلاكية التي تشبع حاجات الإنسان مباشرة من مأكل وملبس وترفيه ومواصلات وتعليم وخدمات صحية. ولكنها أيضًا تتضمن الأصول التي تنتج هذه السلع (الاستثمارية)من مصانع وأراضي زراعية ومراكز للبحوث والتطوير...إلخ .وهكذا فالاقتصاد العيني أو الأصول العينية هو الثروة الحقيقية التي يتوقف عليها بقاء البشرية وتقدمها.

وإذا كان الاقتصاد العيني(الحقيقي) هو الأساس في حياة البشر وسبيل تقدمهم، فقد اكتشفت البشرية منذ وقت مبكر أنّ هذا الاقتصاد العيني وحده لا يكفي بل لابد أن يزود بأدوات مالية تسهل عمليات التبادل من ناحية، والعمل المشترك من أجل المستقبل من ناحية أخرى. ومن هنا ظهرت الحاجة إلى (أدوات) أو (وسائل) تسهل التعامل في الثروة العينية. لعلّ أولى صور هذه الأدوات المالية هي ظهور فكرة (الحقوق) على الثروة العينية، فمثلا فقد اكتشفت البشرية مفهومًا جديدًا اسمه (حق الملكية) على الأرض .فهذا (الحق القانوني) يعني أن يعترف الجميع بأنّ (المالك) هو الوحيد صاحب الحق في استغلال الأرض والتصرف فيها.

وهكذا بدأ ظهور مفهوم جديد اسمه (Financial assets) الأصول المالية، باعتبارها حقًا على الثروة العينية، وأصبح التعامل يتم على (الأصول المالية) باعتبارها ممثلاً للأصول العينية .فالبائع ينقل إلى المشتري حق الملكية، والمشتري تنتقل إليه الملكية العينية من المالك القديم بمجرد التعامل في سند الملكية .و أصبح التعامل الذي يتم على هذه الأصول المالية (سندات الملكية) كافيا لكي تنتقل ملكية الأصول العينية (الأرض) من مالك قديم إلى مالك جديد.

ولم يتوقف تطور (الأصول المالية) على ظهور حق الملكية أو ظهور النقود كحقوق مالية على موارد عينية محددة أو على الاقتصاد في مجموعه، بل اكتشفت البشرية أيضًا أن الكفاءة الاقتصادية تزداد كلما اتسع حجم المبادلات ولم يعد مقصورًا على عدد محدود من الأفراد أو القطاعات، فالقابلية للتداول **Negotiability** ترفع القيمة الاقتصادية للموارد .ومن هنا ظهرت أهمية أن تكون هذه الأصول قابلة للتداول.

و بشكل عام تأخذ هذه الأصول المالية عادة أحد شكلين، فهي إما تمثل حق الملكية على بعض الموارد (أرض زراعية أو مصانع أو غير ذلك) أو تأخذ شكل دائنيه على مدين معين (فرد أو شركة). و قد تطورت أشكال الأصول المالية الممثلة للملكية (الأسهم) مع ظهور الشركات المساهمة، كما تطورت أشكال الأصول المالية الدائنة (أو المديونية) مع تطور الأوراق التجارية والسندات.

وهكذا جاء ظهور الأوراق المالية من أسهم وأوراق تجارية وسندات مما زاد من حجم الأصول المالية المتداولة والتي تمثل الثروة العينية للاقتصاد .و ساعد وجود هذه الأصول المالية المتنوعة على انتشار وتوسع الشركات وتداول ملكيتها وقدرتها علي الاستدامة. و لكن الأمر لم يقتصر على ظهور هذه الأصول المالية الجديدة (أسهم وسندات وأوراق تجارية) بل ساعد على انتشار تداولها ظهور مؤسسات مالية قوية تصدر هذه الأصول باسمها وحيث تتمتع بثقة الجمهور مما أدى إلى زيادة تداول هذه الأسهم والسندات بين الجمهور.

فمن ناحية ظهرت البورصات التي تتداول فيها هذه الأصول المالية مما أعطى المتعاملين درجة من (الثقة) في سلامة هذه الأصول المالية، ومن ناحية أخرى فإن المؤسسات المالية الوسيطة (البنوك بوجه خاص) حين تمول الأفراد فإنها تحل، في الواقع، مديونية هذه البنوك التي تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور محل مديونية عملائها، فالعميل يتقدم للبنك للحصول على تسهيل أو قرض .ومديونية هذا العميل للبنك تستند إلى ملاءة هذا العميل والثقة فيه، ولكن ما إن يحصل العميل على تسهيل البنك فإنه يتصرف في هذا التسهيل كما لو كان نقودًا لأن البنوك تتمتع بثقة عامة في الاقتصاد .وهكذا فإن البنوك تحول المديونيات الخاصة للعملاء إلى مديونيات عامة تتمتع بثقة كبيرة لدى الجمهور فيقبل عليها المتعاملون لأنهم يثقون في هذه البنوك. وهكذا لعب القطاع المصرفي - والقطاع المالي بصفة عامة - دورًا هائلاً في زيادة حجم الأصول المالية المتداولة وزيادة الثقة فيها .ومن هنا كان بدء انقطاع الصلة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني. فالتوسع المالي بإصدار أنواع متعددة من الأصول المالية المتنوعة بشكل مستقل عن الاقتصاد العيني وأصبحت للأسواق المالية حياتها الخاصة بعيدًا عما يحدث في الاقتصاد العيني..

وهكذا بدأ يظهر تدريجيا – ومع ابتكار "منتجات" مصرفية أو مالية تخطت مبدأ السلعة مقابل الثمن –ما يعرف اليوم بالاقتصاد الوهمي أو الافتراضي الذي أخذ بالنمو والتوسع على حساب الاقتصاد الحقيقي.

2. مفهوم الاقتصاد الافتراضي:

يمكن أن نقدم مجموعة من المفاهيم عن الاقتصاد الافتراضي:

" الاقتصاد الافتراضي هو الاقتصاد الذي يتعامل مع مال ليس موجود على وجه الحقيقة. "[2]

"الاقتصاد الافتراضي هو اقتصاد يتاجرون فيه بسلع افتراضية، غير حقيقية، وهي كل أصناف الأوراق المالية كالنقود الورقية والأسهم والسندات، وهذا الاقتصاد لا يعرف من الاتِّجار إلاّ الاتّجار بهذه السلع الافتراضية، الغير حقيقية، الورقية، فيعرف من "الربح" و "الخسارة" ما يؤكد أنّ المتَّجرين لا يفعلون شيئًا سوى اقتسام "الثروة الورقية" التي مهما تضخمت لا يمكنها أبدًا أن تضيف أقل مقدار إلى الثروة الحقيقية للمجتمع إلاّ إذا قام الثقب الاقتصادي الأسود ألاّ هو الاقتصاد الحقيقي بشدِّها إليه، أي بتوظيفها فيه." [3]

" الاقتصاد الافتراضي فهو اقتصاد يميل لإستبدال المستهلكات الحقيقية بسلع افتراضية و يعتمد في ذلك بالأساس على التداول أو المضاربة وهي عدّة عمليات مالية أو تجارية الهدف منها تحقيق عائد ربحي حسب توقعات ايجابية أو سلبية حول أسعار السوق."[4]

تستعمل لفظة اقتصاد افتراضي أيضا للحديث عن الاقتصاد الذي يتواجد في عالم مثابر افتراضي و يتم فيه تبادل السلع الافتراضية مثلا في ألعاب الكمبيوتر.

" الاقتصاد الافتراضي هو اقتصاد يعنى بدراسة العلاقة المتبادلة بين المتغيرات المالية مثل السعر ومعدل الفائدة والأسهم ، بدلا من تلك المتعلقة بالاقتصاد الحقيقي. ويركز على دراسة أثر متغيرات الاقتصاد الحقيقي على المتغيرات المالية. "[5]

" الاقتصاد الافتراضي، وهو ما يسميه بعضهم بالاقتصاد الطفيلي القائم على الشركات المساهمة والبورصات وأسواق الأوراق المالية التي يتم فيها بيع وشراء الأسهم والسندات، والبضائع دونما شرط التقابض للسلع بل تشترى وتباع مرات عدة، دون انتقالها من بائعها الأصلي، وهو نظام باطل يعقد المشكلة ولا يحلها، حيث يزيد التداول وينخفض دون تقابض بل دون وجود سلع...، كل ذلك يشجع المضاربات والهزات في الأسواق، وهكذا تحدث الخسائر و الأرباح بطرق شتى من النصب و الاحتيال وقد تستمر وتستمر قبل أن تنكشف وتصبح كارثة اقتصادية."[6]

مما سبق يمكن القول أنّ الاقتصاد الافتراضي اقتصاد يتكون من أدوات ومؤسسات مالية حيث أنّ هناك أولاً مجموعة من الأدوات المالية في شكل رموز من حقوق ملكية أو دائنية أو غير ذلك من الالتزامات على أصول الاقتصاد العيني (الحقيقي) من موارد طبيعية أو بشريّة، كذلك هناك العديد من المؤسسات التي تتعامل في هذه الرموز (الأصول المالية) بالإصدار والتداول والتقييم والترويج.

وهكذا فالحديث عن الاقتصاد الافتراضي هو الحديث عن رموز (أصول مالية) ومؤسسات تتعامل في هذه الرموز.

كما يمكن أن نقول أنّ هناك نوعان من الاقتصاد الافتراضي:

* **الأوّل** معروف لدى كثير من النّاس ويتعامل به مجموعة من المستثمرين عن طريق الانترنت. و واقع هذا الاقتصاد أنّه يتعامل مع بضاعة وهميّة يفترض البائع وجودها ويضع لها مواصفات معينة وقد يصورها ويصف لها قيم افتراضية ثم يعرضها للمزاد في الأسواق الالكترونية مثل سوق (Ebay) ويقوم أحد الأشخاص بشراء البضاعة الوهمية ويدفع لها ثمنا حسب مقاييس وهميّة.حيث هذا النوع من الاقتصاد يؤدي إلى وجود ثروة وتناميها دون أن يكون هناك ما يقابل هذه الثروة من بضاعة أو خدمات، ما يؤدي إلى الخروج على قاعدة أنّ المال في الأصل هو أداة لتبادل البضائع والخدمات.

* **الثاني** وهو النوع الذي يدور حوله موضوع المداخلة والذي تم الإشارة إليه في مجموعة من المفاهيم وهو الأهم، فهو الذي يؤدي إلى ظهور الاقتصاد أكبر بكثير من حجمه الحقيقي. و هو قائم على فرضية أنّ المال الحقيقي لن تكون هناك حاجة لاستعماله وبالتالي فإنّه من الممكن التعامل بقيم افتراضية للمال.

3. العوامل التي ساعدت على بروز الاقتصاد الافتراضي:[7]

لقد ساعد على تأصل الاقتصاد الافتراضي ليصبح هو الطاغية في اقتصاد الدول ثلاثة عوامل رئيسة هي تقييم المؤسسات المالية بالقيمة الاسمية للأسهم، و اعتماد قيمة الربا (الفائدة) أساسا للتحكم بحركة المال، و فصل العلاقة بين العملات الرئيسة و الذهب. ثم إنّ الحرب الباردة بين المعسكرين الرأسمالي و الاشتراكي ساعدت على تأصل فكرة الاقتصاد الافتراضي لدى المعسكر الرأسمالي من أجل زيادة الضغط على المعسكر الاشتراكي. و نعرض لهذه العوامل بشيء من التفصيل.

أ. الأسهم و الاقتصاد الافتراضي:

لقد أدى نظام الأسهم منذ مطلع القرن الماضي إلى زيادة نمو المال المرتبط بالأسهم بشكل أسرع بكثير من نمو الاقتصاد الحقيقي الذي تمثله الأسهم. و لما تعرض السوق المالي في نيويورك إلى أول انهيار سنة 1929 عزا الاقتصاديون ذلك الانهيار إلى الفرق الشاسع بين قيمة السوق المالية المرتفعة

جدا و قيمة الاقتصاد الحقيقي. و قد ذكرت مجلة الايكونومست بتاريخ 1929/11/2 أن السبب الرئيسي لانهيار السوق هو الزيادة العالية لأسعار السوق مقارنة بالواقع الحقيقي للاقتصاد. و لإدراك هذه الناحية فقد تبين أن أسعار السوق المالية زادت خلال الفترة ما بين 1925 و 1929 بنسبة 120% بينما لم يتعد النمو الاقتصادي للفترة نفسها 17%. و حين انهار السوق فقد من قيمته ما يزيد على 93%. أي عاد السوق إلى ما يقارب قيمته الحقيقية. و قد حصل الأمر ذاته سنة 1987 حين انهار السوق مرة أخرى حيث لاحظ المراقبون أن أسعار السوق المالي قد تضخمت بشكل كبير مقارنة مع الحجم الحقيقي للاقتصاد، حيث زاد الفرق بين الاقتصاد الافتراضي و الاقتصاد الحقيقي عن 200%. و مع نهاية القرن العشرين و صل الاقتصاد الافتراضي ثلاثة أضعاف قيمة السوق الحقيقي و ذلك بما عرف باسم (بالون الانترنت). و الحاصل أنّ القيمة الاسمية للأسهم المالية لا تعكس حقيقة الإنتاج الاقتصادي. فمن الممكن أن ترتفع قيمة الأسهم للشركة دون أن يكون هناك أي إنتاج أو ربح للشركة كما حصل مع شركة أمازون حيث تجاوز سهم الشركة 300 دولار في الوقت الذي لم تحقق الشركة أية أرباح. و كما حصل مع شركة انرون حيث ارتفعت قيمة أسهمها بناءا على معلومات خاطئة عن أرباح وهمية.

إنّ مثل هذا التعامل المالي يجعل هناك وجهان للاقتصاد. وجه حقيقي مرتبط بالنمو الاقتصادي و الإنتاج و هو القوة الحقيقية للاقتصاد. و وجه وهمي يعكس الصورة التي يراها المجتمع المحلي و العالمي عن حالة الاقتصاد. و حين يكون الفرق بين الاثنين بسيط لا تظهر مشاكل في الاقتصاد. و لكن حين يصبح الفرق شاسعا فان الأمر يكون خطيرا و قد يؤدي إلى أثار مدمرة. و تدرك الدول الرأسمالية حجم المشكلة و خطورتها و هي لا تنفك تضع الخطط و البدائل لتفادي انهيار مدمر أو لتخفيف أثار الانهيار أو للخروج السريع بعد الانهيار. أمّا السبب المباشر للانهيار فيعود إلى محاولة بعض المستثمرين أن يحولوا ما يملكوه من مال وهمي إلى مال حقيقي. فلو افترضنا أن المال الحقيقي يشكل 10% من المال الافتراضي فإنّ مجموع ما يمكن تحويله إلى مال حقيقي لا يزيد عن 10% من المال الكلي، و باقي المال يساوي لا شيء. و من هنا حين يرى ملاك الأسهم أن أحد كبار المستثمرين بدأ ببيع ما يملك (لتحويل ماله إلى مال حقيقي) فيسارعون إلى بيع ما يملكون خوفا أن لا يبقى لهم شيء من المال الحقيقي فيحصل الانهيار ليعود البناء إلى الأساس.

ت. الربا و الاقتصاد الافتراضي:

إنّ غاية السياسة المالية في الاقتصاد الرأسمالي هي المحافظة على أعلى مردود إنتاجي و توظيفي و استقرار الأسعار. و يتم تحقيق ذلك من خلال آلية قائمة على التحكم بقيمة الربا زيادة أو نقصانا. فحين يحصل ركود في الاقتصاد تعمل الدولة على خفض قيمة الربا من أجل تشجيع الاقتراض و زيادة الطلب على الحاجات. و بالمقابل يتم رفع قيمة الربا للحد من التضخم المالي. و المهم هنا هو إدراك أهمية الربا بالنسبة للاقتصاد الرأسمالي باعتباره أهم أداة للتحكم بالاقتصاد. و من هنا كان

انتشار المؤسسات المالية التي تقدم خدمات القروض للأفراد و الشركات و المؤسسات و حتى للحكومات نفسها.

و ضمن هذا الاقتصاد الربوي تكون حركة المال باتجاهين اتجاه الإيداع و التسديد من المستثمر للبنك أو اتجاه الإقراض من البنك للمستثمر. و باستثناء الحالات التي تكون نسبة التضخم أعلى من نسب الفائدة خلال فترة السداد فإن كمية المال المتجه باتجاه البنك تكون أكثر بشكل مطرد من كمية المال المتجه باتجاه المستثمرين. فإذا كان المال الحقيقي هو المال الذي يتعامل به المستثمر لزيادة الإنتاج و المحافظة على استقرار الأسعار حسب ما تقتضيه السياسة المالية فإنّ هذا المال سيكون بالتأكيد أقل بكثير من المال الذي يتجمع لدى البنوك. و من هنا يظهر الفرق بين المال الحقيقي و المال الافتراضي. و هناك حالتان تؤديان إلى حصول هذه الظاهرة:

***الحالة الأولى**: حين يقوم البنك بعملية الإقراض. فلو فرضنا أنّ البنك قدم قرضا بقيمة 100 مليون دولار بربا مقداره 5% لمدة 20 سنة. و لو فرضنا أنّ التضخم خلال هذه الفترة كان 2% فإنّ نسبة الربا الحقيقية تكون 3%. و لو فرضنا كذلك أنّ المال المقترض (100 مليون) أنفق على مشاريع استهلاكية و مشاريع إنتاجية ربحية بحيث حقق ربح إجمالي 2%. أي أن القيمة الإجمالية التي سترد إلى البنك = 103 مليون دولار في حين أنّ المال الحقيقي = 102 مليون. بمعنى أنّ هناك (1) مليون دولار في حساب البنك ليس له ما يقابله في الواقع و هذه الزيادة هي عين الربا الذي يزيد على حساب المال فقط. و إذا علمنا أنّ أكبر المقترضين في العالم هي الحكومات التي تقترض لسد الحاجات و ليس للإنتاج فإنّ نسبة ما يتجمع من الربا يكون أعلى بكثير من نسبة (1%). و من هنا فإن المال الربوي الزائد عن الحجم الحقيقي للمال خلال فترة زمنية محدودة يصل إلى مئات المليارات من الدولارات و قد يصل إلى ضعف كمية المال الحقيقي. و يكفي أن نعلم أن نسبة النمو الاقتصادي الحقيقي في أمريكا مثلا كانت بمعدل (3.5%) خلال (30) عاما الماضية، بينما كان معدل الربا الفعلي أكثر من (8%). ما يعني أنّ المال الافتراضي خلال(30) عاما الماضية زاد على (135%) من قيمة المال الفعلي. أي لو أن القيمة الفعلية للاقتصاد الأمريكي كانت (5) ترليون دولار فإنّ القيمة الربوية الزائدة عن القيمة الحقيقية تكون (6.75) ترليون دولار. ما يجعل قيمة المال الافتراضي (11.75) ترليون.

*أ**مّا الحالة الثانية:** التي تؤدي إلى زيادة وهمية في المال الربوي فتكون حين يودع المستثمرون أموالهم لدى البنوك من أجل الاستثمار في الربا. فلو أن المستثمر أودع لدى البنك (100) مليون دولار بربا قيمته (5%) بعد احتساب التضخم، و لمدة (10) سنين. فإنّ قيمة المال المستثمر تصبح (150) مليون. و حتى لا يخسر البنك يقوم بدوره باستثمار(100) مليون دولار و لنفرض أنّه حصل على نسبة (7%) أي ما قيمته (170) مليون. فلو كان جزء من استثمار البنك إنتاجيا بنسبة (5%) و الباقي زيادة ربوية فإنّ ما مجموعه (20) مليون دولار يكون مالا ربويا محضا لا مقابل له في

الواقع. و الحقيقة أن أكثر البنوك لا تستثمر أموال المستثمرين في عمليات إنتاجية، إنّما تقوم باستثمارها لدى بنوك أخرى و هكذا قد تحتوي سلسلة الاستثمارات على عدة بنوك ما يجعل المال الوهمي يزيد بشكل مطرد.

و سواء كانت زيادة المال على الوجه الأول أو الثاني فإنّ المحصلة إنّ كمية المال الذي يتجمع لدى البنوك أكثر بكثير من كمية المال الحقيقي و الذي يمثل الإنتاج. إلاّ أنّ الذي يساعد على استمرار هذه الزيادة المطردة بالمال الوهمي هو عدم ظهور حاجة ملحة لسحب أموال كثيرة من البنوك مرة واحدة. و حين يحصل أن يتعرض أحد البنوك لضغط المستثمرين و المودعين لسحب كمية تفوق كمية المال الحقيقي فإن البنك سرعان ما ينهار لعدم مقدرته تلبية حاجة الزبائن. هذا إذا لم تتدخل الحكومة لإنقاذ البنك و دعمه بأموالها. و إذا كانت المشكلة عامة في أكثر من بنك فان الدول الكبري تعمد إلى طبع و ضخ أموال تتناسب مع حجم المال الوهمي. و هذا من شأنه أن يؤدي إلى تضخم هائل و هبوط بالأسعار و ضعف بالإنتاج و قد يؤدي إلى كارثة مالية هائلة. و يكفي أحيانا لحصول مثل هذه الكوارث أن يتحرك المودعون للمطالبة بسحب جزء كبير من أرصدتهم في وقت واحد.

ث. فصل العلاقة بين العملات الرئيسة و الذهب:

ما كان يمكن للاقتصاد الافتراضي أن يصبح ظاهرة أصيلة لو أنّ العملات الرئيسة كالدولار بقيت مرتبطة بالذهب حسب ما قررته اتفاقية بريتون وودز سنة 1944. فقد حددت الاتفاقية أسس واضحة لسعر صرف العملات مقابل الذهب ضمن تذبذب لا يزيد عن (1%). كما حددت أسس تبين كيفية تحويل العملات إلى الذهب. فمع وجود مثل هذا القانون لا يمكن لأي دولة أن تسمح لاقتصادها أن يظهر على وجه أكثر بكثير من حجمه الحقيقي لأنّ ذلك سيكلفها مخزونها من الذهب و قد لا يكفي المخزون مطلقا حسب ما رأيناه من أرقام خيالية للاقتصاد الافتراضي. و لكن حين انقلبت أمريكا على اتفاقية بريتون وودز و حررت الدولار من الذهب أطلقت العنان لأسعار السوق دون أي قيد. و لم تكتف أمريكا بذلك بل عادت و فصلت العلاقة بين المال و الاقتصاد، فصار من الممكن للمال أن ينمو و يزداد بسرعة أعلى بكثير من سرعة نمو الاقتصاد. فكان هذا الفصل بين المال و الذهب من جهة، و بين المال و النمو الاقتصادي من جهة أخرى هو الذي مكن من وجود الاقتصاد الافتراضي و نموه إلى درجة هائلة.

المحور الثاني: الأزمة المالية العالمية: محاولة للفهم

1. عرض مختصر لأهم النظريات المفسرة للأزمات المالية:[8]

تتعدد النظريات المفسرة لظهور الأزمات المالية. ويمكن تصنيف هذه النظريات على النحو التالي:

أ. ظاهرة الفقاعات:

تحدث العديد من الأزمات في أسواق المال نتيجة ما يعرف اقتصاديا بظاهرة " انفجار الفقاعة " « bubble » وتعرف الفقاعة بالفقاعة السعرية والفقاعة المالية أو فقاعة المضاربة، وتتكون "الفقاعة" عندما يرتفع سعر الأصول المالية بشكل يتجاوز قيمتها العادلة على نحو غير مبرر. وهو ما يحدث عندما يكون الهدف من شراء الأصل _كالأسهم على سبيل المثال_ هو الربح الناتج عن ارتفاع سعره وليس بسبب قدرة الأصل على توليد الدخل. في هذه الحالة يصبح انهيار أسعار الأصل مسألة وقت عندما يكون هناك اتجاهًا قويًا لبيع ذلك الأصل فيبدأ سعره في الهبوط، ومن ثم تبدأ حالات الذعر في الظهور فتنهار الأسعار، ويمتد هذا الأثر نحو أسعار الأسهم الأخرى سواء في القطاع نفسه أم القطاعات الأخرى.

ويحدث مثل هذا الانهيار المفاجئ في أسعار الأصول نتيجة انفجار " فقاعة سعرية " تنتج عن بيع وشراء كميات ضخمة من نوع أو أكثر من الأصول المالية أو المادية أو الأسهم _مثلا_ بأسعار تفوق أسعارها الطبيعية أو الحقيقية.

ب. نظرية " منسكي ":

وفقًا لهذه النظرية فإنّ القطاع المالي في الاقتصاد الرأسمالي عامة يتسم بالهشاشة أو Financial » « Fragilityوتختلف درجة هشاشة القطاع المالي باختلاف المرحلة التي يمر بها الاقتصاد من مراحل الدورات الاقتصادية، ومن ثم تزيد خطورة حدوث أزمة في ذلك القطاع على الاقتصاد ككل.

ت. نظرية المباريات:

ومن التفسيرات الحديثة ما طرحته نظرية المباريات تحت ما يعرف "بمباريات التنسيق بين اللاعبين في الأسواق المالية" إذ تؤكد أدوات التحليل الاقتصادي على وجود علاقات موجبة بين قرارات التي يتخذها لاعبو الحلبة الاقتصادية (المضاربون، المستثمرون...). بمعنى آخر، قد يكون قرار شراء أصل ما، بناءا على التوقع بأنّ قيمة ذلك الأصل ستزداد، وأنّ له القدرة على توليد دخل مرتفع. بينما في أحيان أخرى قد يتخذ المستثمر القرار ذاته نظرا لتوقعه قيام المستثمرين الآخرون بأخذ القرار ذاته، حينئذ، تبدو الصورة مختلفة.

ث. نظرية الأحمق الأكبر:

تحدث أزمة سوق المال (فقاعة) نتيجة قيام المضاربين بشراء أصول مالية بأسعار أعلى من قيمتها الحقيقية لاعتقادهم بأنهم سوف يتمكنوا من بيع هذه الأصول بأسعار مرتفعة إلى مضاربين آخرين (حمقى). وتستمر الفقاعة طالما بقي هناك مضاربون حمقى عندهم الاستعداد لشراء الأصول بأسعارها العالية. وتتوقف الفقاعة عند آخر أحمق (الأحمق الأكبر) الذي لن يجد من يشتري منه الأصل بسعر مرتفع.

ج. نظرية الجشع:

طبقا لهذه النظرية فإنّ المستثمرين الجشعين سوف يميلون إلى استقراء العوائد الاستثنائية لطائفة معينة من الأصول المالية، وهو الأمر الذي يجعلهم يستمرون في المزايدة على شراء الأصول الأكثر خطرا للحصول على أقصى عائد.

ح. نظرية السيولة الزائدة:

تلعب السيولة الزائدة الناتجة عن زيادة الدخول أو سهولة الائتمان من الأجهزة المالية إلى تشجيع على شراء الأصول عالية السعر. أو باختصار عندما تطارد كمية أموال كبيرة عددًا محدودا من الأصول المالية.

بالنظر إلى مجموعة التفسيرات التي طرحت بخصوص الأزمات المالية وكيفية حدوثها، نلاحظ جليا أنّ معظمها وإن لم يكن جميعها يفسرها من خلال ما يحدث مع الأصول المالية من تغيرات، وهذه الأخيرة من رموز الاقتصاد الافتراضي، ما يجعل أصابع الاتهام تتجه إليه.

2. الأزمة المالية العالمية الراهنة " أزمة الرهون العقارية الأمريكية" :

أ. قصة الأزمة:[9]

اندلعت أزمة الرهن العقار Mortgage Crisis في الولايات المتحدة الأمريكية في بداية العام 2007 حيث كان هناك ندرة في السيولة في أسواق الائتمان والأجهزة المصرفية العالمية، إلى جانب بداية الانكماش في قطاع العقارات في الولايات المتحدة، والممارسات المرتفعة المخاطرة في الإقراض والاقتراض. وقد ظهرت الأزمة بصورتها الحالية عندما انفجرت فقاعة سوق العقارات، والتي نتجت عن تسويق العقارات لمحدودي الدخل في الولايات المتحدة بطريقة ملتفة وشروط تبدو سهلة للوهلة الأولى، ولكن بعقود كانت صياغتها بمثابة فخ لمحدودي الدخل فقد كانت في مجملها التفاف على قوانين الدولة والحد الائتماني. حيث تضمنت العقود نصوصاً تجعل القسط يرتفع مع طول المدة. وعند عدم السداد لمرة واحده تؤخذ فوائد القسط 3 أضعاف عن الشهر الذي لم يتم سداده. فضلاً عن وجود بنود في العقود ترفع الفائدة عند تغيرها من البنك الفيدرالي الأمريكي، فيما يسمى بـــالرهن العقاري ذي الفائدة القابلة للتغيير Adjustable Rate Mortgages ARM.

حيث شهدت السنوات السابقة لذلك تساهلاً ملحوظاً في شروط الائتمان واتجاهاً طويل المدى لارتفاع أسعار العقارات، حيث ارتفعت أسعار العقارات (بالتحديد السكنية منها) بما يقرب 124% خلال الفترة 1997- 2006، مما حفز الكثيرون على الاقتراض لتمويل شراء مساكنهم الخاصة، حيث ارتفع معدل التمليك السكنى في الولايات المتحدة الأمريكية من 64% في 1996 إلى 69.2% في 2004. و في ظل الارتفاع العام لأسعار تلك العقارات أخذ كثير منهم في الاقتراض بضمان

قيمتها – التي لم تسدد في الأساس – وكان الاعتماد في هذه القروض بشكل أساسي على قيمة العقار التي تتزايد باستمرار في السوق كضمان.

وبعد فترة، وتحديداً خلال عامي 2006 و2007 بدأت أسعار الفائدة في الارتفاع على غير المتوقع مما أدى إلى تزايد التزامات محدودي الدخل حيث ارتفعت أعباء قروض العقارات التي التزموا بها، بالإضافة إلى القروض التي تشكل قيمة العقارات ضماناً لها، فامتنع الكثيرون عن السداد بعد أن أرهقتهم الأقساط المتزايدة، وبدأت أسعار العقارات تهوى للأسفل.

ولاحتواء ذلك الوضع قامت البنوك وشركات العقار ببيع ديون المواطنين في شكل سندات لمستثمرين عالميين بضمان العقارات، الذين لجئوا بدورهم –بعد أن تفاقمت المشكلة– لشركات التأمين (المؤسسات المالية) التي أوجدت من الأزمة فرصه للربح بضمان العقارات فيما لو امتنع محدودو الدخل عن السداد. فقامت بتصنيف سندات الديون لفئتين: (أ) قابله للسداد، (ب) لا يمكن سدادها، وبدأت شركات التأمين بأخذ أقساط التأمين علي السندات من هؤلاء المستثمرين.

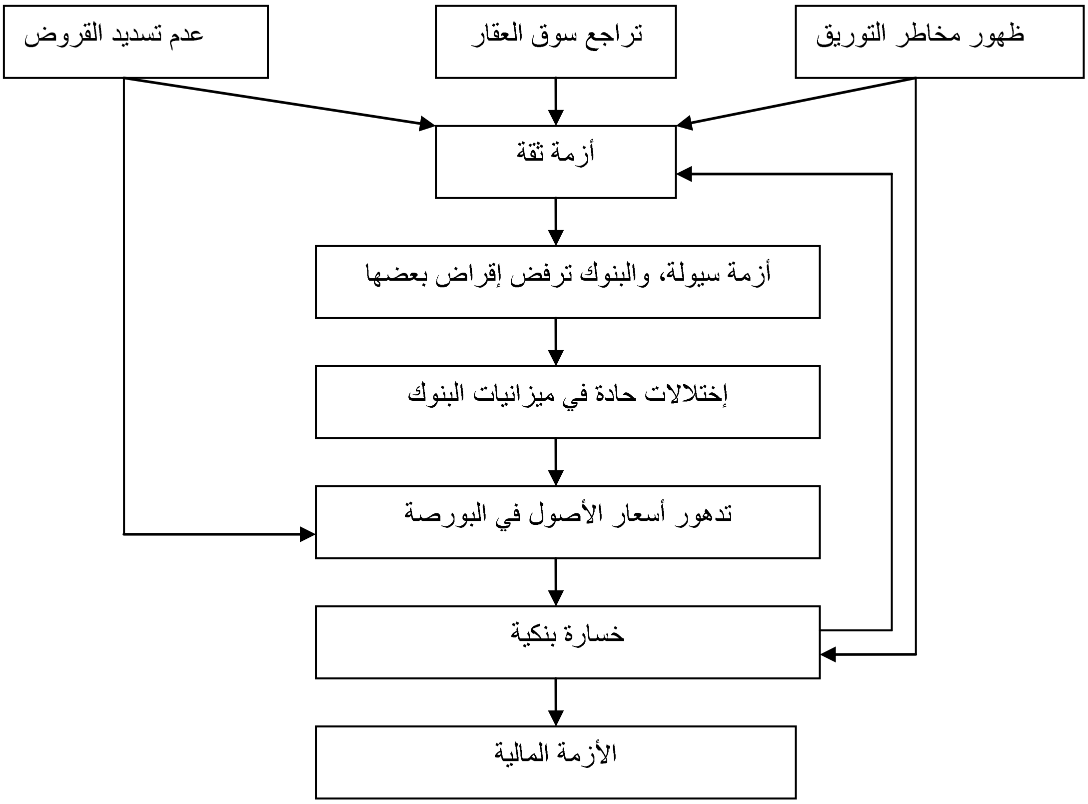
وفى ظل تلك الظروف قام البنك الفيدرالي الأمريكي بخفض أسعار الفائدة حيث قام في جانفي 2008 بخفض معدل فائدته الرئيسية ثلاثة أرباع النقطة إلى 3,50% وهو إجراء ذو حجم استثنائي، ثم تخفيضه تدريجياً إلي 2% بين جانفي و أفريل من ذات العام.

ولدى تفاقم الأزمة وتوقف محدودي الدخل عن السداد، اضطرت الشركات والبنوك لمحاولة بيع العقارات محل النزاع والتي رفض ساكنوها الخروج منها، فعجزت قيمة العقار عن تغطية التزامات أياً من البنوك أو شركات العقار أو التأمين، مما أثر على السندات فطالب المستثمرون بحقوقهم عند شركات التأمين، فأعلنت أكبر شركة تأمين في العالم "ايه آي جي AIG" عدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه 64 مليون عميل تقريبًا مما دفع بالحكومة الأمريكية إلى منحها مساعدة بقيمة 85 مليار دولار مقابل امتلاك 79.9% من رأسمالها، ولحق بها كثير من المؤسسات المالية الأمريكية مثل مورجان ستانلي و جولدمان ساكس، وفى سبتمبر 2008 أعلن بنك " الأخوة ليمان" Lehman Brothers" إفلاسه.

وهكذا بدأت الأزمة المالية العالمية.

و يمكن تلخيص مراحل نشأة الأزمة كما يلي:

الشكل رقم (1): مراحل نشأة الأزمة المالية العالمية



المصدر: من إعداد الباحثين

ب.محاولة رصد ما قيل في تفسير الأزمة المالية العالمية:

***مدرستان بفروع عديدة:**[10] ينقسم مفسرو الأزمة المالية التي عصفت بالعالم إلى مدرستين وإن تفرع من هذين القسمين فروع تتباين في تفصيل أو أخر ، **فقسم** يقول إن الخلل كان في تقنية عمل النظام المالي الأمريكي والضوابط التي بدأت تزال في عهد الرئيس الأمريكي الأسبق رونالد ريجان ز ومن هؤلاء من حصر الخلل في جشع مؤسسات الإقراض للرهن العقاري ، وقد تضخمت أعمالها في سنة 2006 إلى درجة خطرة ثم انفجرت فقاعتها.

أمّا **القسم الثاني** من المفسرين فينظر إلى الأمر نظرة تاريخية أوسع وأعمق. فهم يقولون إن الأزمة مؤشر إلى شيخوخة الدولة العظمى الولايات المتحدة الأمريكية، من جراء بدء انتقال مركز الثقل الاقتصادي والصناعي والتقني والمالي نحو الشرق إلى الصين والهند وروسيا، بل الكتلة العربية في الخليج أيضاً وكذلك إلى الجنوب الأمريكي لاسيما البرازيل.

***تقنية أسواق المال** : يؤسس أصحاب هذه النظرية تفسيرهم على القول إن البداية كانت في فقاعة سوق المال العقارية التي انفجرت في 2007 ، وأدت إلى تساقط أحجار الدومينو المالية والمصرفية في تسلسل مدمر .

***الاقتصاد الافتراضي:**[11]

ثمة خبراء يذهبون أبعد من هذا في التفسير فيتحدثون عن الاقتصاد الافتراضي أو الاقتصاد الوهمي (الاقتصاد الورقي).ويعزون الأزمة إلى تضخم هذا الاقتصاد .

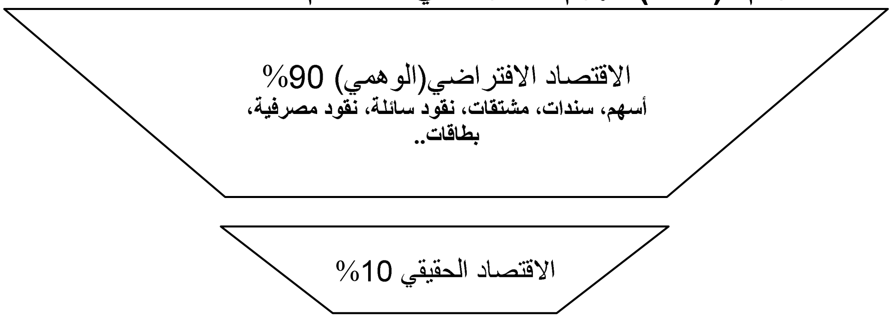
فهو اقتصاد أوجد (منتجات) مصرفية أو مالية تخطت مبدأ السلعة مقابل الثمن . ففي العقود الحكومية ظهرت منذ سنوات عقود سميت (BOT) وهي أحرف تختصر العبارة الانجليزية Build (Operate , Transfer) أي أنشى واستغل ثم سلم . وفي هذا النظام مخاطرة اقتصادية في المجهول ، لأنّ الشركة لا تعرف تماماً كيف ستكون الحركة على هذا المشروع في سنوات الاستثمار.لكن أمر المخاطرة ظل محصوراً بين فريقين: الشركة والدولة.

ثم ظهر نظام أخر سمي : التسنيد ، وفية أنّ شركة ما تشتري خدمات البريد مثلاً من الدولة ، فلنقل 20 سنة ، وتتولى هي استغلالها هذه المدة . وبذلك تحصل الدولة على دخل البريد سلفاً ثمناً للعقد ، في مقابل أنّ لدى الشركة احتمال زيادة ربحها على المبلغ المدفوع للدولة . وفي هذا النظام أيضاً ظلت المخاطرة محصورة بين فريقين: الشركةوالدولة

توسعت أفكار خبراء المال وتفتقت عن (منتجات) مصرفية ومالية بدت مغرية ، كان منها ما سمي : العقود الآجلة . (Futures) ففي إمكانك في هذا النظام أن تجلس في بيتك وأن توكل إلى الشركة مضاربة في سوق المال ، أن تستثمر مالك في شراء الأسهم والسلع وبيعها. ولقد نشأت ثروات طائلة (وهمية) في اقتصاد (ورقي) قائم على المضاربة وحدها ، فأصبح حجم الاقتصاد الافتراضي الأمريكي في سوق المال أضعاف حجم الاقتصاد الحقيقي **(أنظر الشكل رقم2)** ، أي حجم الزراعة والصناعة والتجارة والخدمات . وفي عام 2000 انفجرت فقاعة شركات الصناعة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات فهرب الناس من القطاع ليضاربوا في مكان أخر ظنوا أنه آمن: أل وهو العقار . فالعقار في الحساب التقليدي قطاع أمن لأنك تشتري بيتاً أو عقاراً حقيقياً لا وهم فيه. حتى أن اسم العقار بالانجليزية هو (Real Estate) أي الأملاك الحقيقية . لكن فيروس العقود الآجلة واقتصاد الورق دخل في سوق العقار وأخذ التجار يبيعون بيتاً لم ينشأ بعد ، بل لا يزال على

الورق . وأخذت أسعار العقار ترتفع والمضاربة تشتد ، والجالسون في بيوتهم يبيعون ويشترون عقوداً أجلة . ودخلت المصارف في اللعبة . وتوسعت في الإقراض ... إلى أخر القصة.

الشكل رقم :(02) الهرم المقلوب في ظل نظام الائتمان



المصدر: صالحي صالح" 2009 إصلاح وتطوير دور المؤسسات النقدية والمالية الدولية " الملتقى الدولي حول :الأزمة المالية والاقتصادية الدولية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس،سطيف، الجزائر، 20 -21 أكتوبر 2009 ، منشورات مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الأورو -مغاربي.

هذه المرة كان انفجار الفقاعة قاتلاً، لان مجتمع المصارف وشركات التامين ، وهي عصب الأساس في الحركة المالية تورط في اللعبة الخطرة . حتى شركات صنع السيارات وهي العملاقة : جنرال موتورز وفورد وكرايسلر ، وهي من صميم الاقتصاد الحقيقي ، انزلقت إلى المستنقع ، حين أسست مصارف كان غرضها أولاً إقراض مشتري السيارات ، لكنها توسعت في المضاربة ودخلت سوق الاقتصاد الافتراضي فيما بعد ، وهكذا فتحت على نفسها أبواب الجحيم.

وتعمق محللون في النظرية ، فقال أحد المفكرين أن أسباب الأزمة أربعة : رأسمالية المديرين التي حلت محل رأسمالية حملة الأسهم ، وتعاظم مكافآت الرؤساء التنفيذيين ، والتركيز على سعر السهم بدل قيمة الإنتاج الحقيقية ، وفشل المسئولين عن الرقابة ولاسيما مدققوا الحسابات ومجالس الإدارة ومحللو وول ستريت والساسة.

ت.عرض لأسباب وتداعيات الأزمة المالية العالمية:

***الأسباب:** يمكن القول أنّ الأسباب البنيوية التي أدت إلى تفاقم الأزمة هي:[12]

– التوسع الكبير لمعاملات المضاربات في الأسواق المالية والتي طغت على المعاملات الحقيقية التي هي مبرر قيام السوق المالية (التي يقصد منها تقديم السيولة والسهولة في الانتقال من استثمار إلى آخر) وطبيعة المضاربات تجعلها غير منتجة في مآلاتها لأنها مجرد تحويل للثروة من الخاسرين إلى الكاسبين.

– انتشار ثقافة الربح السريع (if you can get away with it do it) بدون النظر إلى النتائج البعيدة للصفقة وبخاصة مع قصور القوانين والضوابط والتعليمات الإدارية عن متابعة الأساليب المتجددة في ابتكار أشكال جديدة للمعاملات والعقود. وينبغي أن نلاحظ أن هذه الثقافة تنبثق أيضاً عن

الرأسمالية كفكرة وفلسفة. فطالما أن القانون لا يمنعك أو لا يستطيع أن يطالك لِمَ لا تقوم بالاستئثار بأقصى المكاسب؟

– إنتقال الرأسمالية من مراحلها الإنتاجية والخدمية إلى مرحلة الرأسمالية المالية وتضخم أرباح القطاع المالي (الاقتصاد الافتراضي) مما أدى إلى الاعتقاد بأنه هو السبيل للاغتناء السريع. وتزايد تراكم طبقات من الصفقات المالية البحتة التي تبعد أكثر فأكثر عن القطاع الإنتاجي الحقيقي في الاقتصاد واتساع أحجامها بحيث أدت إلى ما يسمى بنظرية الهرم المقلوب الذي يمتاز بعدم الاستقرار

– الاعتماد في التمويل وتراكماته على الإقراض بالفائدة الذي هو عملية لا تخلق بحد ذاتها قيمة مضافة.

– انتشار "التوريق" مما سهل انتشار ثقافة "اضرب ضربتك وارم العبء على الآخرين" وقبول المؤسسات المالية للتوريق بقيود قليلة وغير متطورة مع تطور الابتكارات الجديدة التي تحمي صاحب الضربة الأولى. كما أدى التوريق إلى ارتباط المؤسسات المالية بعضها ببعض مما أدى إلى انهيار الجميع نتيجة لسقوط أول قطعة من قطع الدومينو.

– نظام تداول الديون وتجارتها والتوسع في صفقات بيع الديون مما اجتذب استثمارات ضخمة فيها وهي بطبيعتها لا تنتج زيادة حقيقية في الإنتاج المجتمعي كما أنها كثيرة وسريعة التأثر بالأحداث السياسية والإعلامية، وهو أمر ما كان ليحصل لولا اعتماد الفائدة نظاما للتمويل وإعادة التمويل

– نزعة الاستثمارات المالية بطبيعتها نحو الإكثار من التحوط مما أدى إلى تزايد عمليات المشتقات. الأمر الذي ضخّم حجم المبادلات والتداولات المالية المحضة فوق ما هي عليه. كما أنّه زاد بالتالي من ارتباط المؤسسات بعضها ببعض مما سرّع في انتقال التأثير التراجعي من مؤسسة إلى أخرى، بالإضافة إلى الاعتماد الكبير على الدين العام بدلا من الضرائب وما يولده ذلك من تضخيم في عمليات التداولات المالية المحلية والعالمية

***تداعيات الأزمة:** أيّا كانت التداعيات السلبية المختلفة للأزمة المالية العالمية، تمثل هذه الأزمة " لحظة حقيقة" بكل ما للكلمة من معنى ــ من حيث اختبارها (المهين) لأنماط وقوالب التفكير السائد في الساحة أم، من حيث تعريتها لذلك الاضطراب أو الارتباك في سلوك وردود فعل الأعوان الاقتصاديين (دول، شركات، بنوك، منظمات، أفراد...).

على المستوى الأول، يمكن القول أنّ الأزمة قد زعزت العديد من القناعات والعقائد الاقتصادية التي رسختها النيوليبرالية السائدة، على امتداد العقود الثلاثة الماضية، مثل الثقة في قدرة الأسواق على الضبط الذاتي والتخصيص العقلاني للموارد، تبجيل "اللاتقنين" والتبادل الحر،... وفي هذا السياق وتحت وقع الأزمة المستمرة نشهد ــ بالفعل ــ تنامي ما يشبه حركة من المساءلة الاجتماعية، توجه

إصبع الاتهام في ما آلت إليه الأوضاع إلى تلك القناعات والعقائد تحديدا، وتدعو إلى استشراف نموذج آخر للرأسمالية والعولمة، أكثر إنسانية، وأقل إذعانا لمنطلق الأسواق المالية (الاقتصاد الافتراضي).[13]

على المستوى الثاني، فهو الذي يتمثل في ردة الفعل من جانب الدول ومنظمات الأعمال إزاء هذه الأزمة، والتي نقرأها من خلال السياسات الاقتصادية و المواقف المعلنة لهذه الأطراف، وهنا يجب القول أنّ المشهد الأكثر إثارة في مسرحية بطلها مريض يتجرع دواء ومضادات لهذا الدواء، في آن واحد (العولمة والوطنية الاقتصادية، الانفتاح و الحمائية، التضخم والسياسة المالية...) وهي بعض المزدوجات التي تلخص هذا الموقف. أمّا عن شخصيات هذه المسرحية فلم تعد تقتصر على الولايات المتحدة الأمريكية، فلقد دخلت الحلبة دول أخرى متقدمة ونامية.

الخاتمة:

المشكل اليوم و في خضم المرحلة الراهنة من تطور الرأسمالية أي مرحلة "الليبرالية الاقتصادية الجديدة"، هو أن الأزمة وحالات اللااستقرار انفلتت من سمتها الاستثنائية قصيرة الأجل الصحية، وباتت ظاهرة نمطية دورية طويلة المدى تضرب في العمق وملاصقة بشكل عضوي لصيرورة دورات الاقتصاد الرأسمالي، حتى أصبح اقتصاد المراكز الصناعية الكبرى يدعى باقتصاد الأزمات، وهذا راجع إلى أنّ الاقتصاد الرأسمالي رجح كفة الميزان إلى الاقتصاد الافتراضي، فالدعوى التي تردد دائماً أن عماد الاقتصاد هي الثقة، أمست موضوع الاحتيال المركزي للعولمة التحريفية باختراعها لخرافة الاقتصاد الافتراضي، إذ تبيع هذه الخرافة بضاعة ما يسمى بالأصول المالية الرقمية والورقية بديلاً عن قيمتها الفعلية، فيما لو تم عرضها وتبادلها علنياً حسب قواعد السوق المكشوفة .والعجيب أنّها تجد من يشتريها دائماً ومن بين عشيرة المضاربين أنفسهم. فهذه العشيرة هي أوضح نموذج عن إنتاج مجتمع الاقتصاد الافتراضي الذي يعيش على أجواء التهاويل والشائعات وأخبار الصفقات الوهمية أو شبه الحقيقية. عملياته الاقتصادية عبارة عن أفخاخ ينصبها البعض للبعض الآخر. فلم تعد للثقة ومفرداتها أو تقاليدها ثمة من معايير مؤثرة في بؤر التضليل المصمم، والذي غدا مقياساً أعلى للنباهة والذكاء العملي.

مصطلح الاقتصاد الافتراضي يهدف إلى إعطاء ثمة تغطية أيديولوجية خادعة لعملية تجريد الاقتصاد الواقعي من سيطرته المركزية على السوق، والقذف به إلى هوامش الحضارة العولمية .فهو في ادعائه (لفضيلة) رفع الحدود، لم يلغِ المواقع الجغرافية أو الدولية وحدها، بل حررها من الرقابات القانونية. فأمست (الدولة) أشبه بشاهد زور على أسواقها التي هي بدورها تفقد نظامها التبادلي الذاتي؛ وهو القائم على معادلة التوازن أو التناسب بين طبيعة الحاجات الاستهلاكية للمجتمع والسلع المواتية لها .إنه التناسب المحدد لآلية التسعير بحسب القدرات الشرائية لعامة المستهلكين. كل هذه الأولويات

المؤسسة لثقافة السوق هي عينها مفردات الاقتصاد الواقعي الذي يُراد الإطاحة به، وبأدواره المادية والاجتماعية المتوارثة، واستبداله بألعاب المقامرة. ما يدعو البعض إلى تحديده باقتصاد الكازينو. لكن المقامرة هذه المرة إنما موضوعها مصير السلام العالمي.

باختصار فخطورة الاقتصاد الافتراضي تكمن في إيجاد حالة من الوهم الاقتصادي قد يصادفها ويتصرف بناءا عليها حتى كبار الاقتصاديين والسياسيين، ما يدفعهم للقيام بمشاريع أكبر حجما من مقدرتهم الحقيقية. و قد تكون لمثل هذه الأعمال أثار إيجابية مؤقتة خاصة إذا كانت هذه المشاريع داخلة في حقل التنافس مع الغير، ولكن حين تتعرض الدولة إلى أزمة مالية يفوق حجمها حجم الاقتصاد الحقيقي فإنّ الوهم قد يدفع الدولة إلى مقامرة خاسرة. وقد تعمد إلى خلق أزمات فعلية لدول تعتمد على الاقتصاد الافتراضي في دائرة الصراع معها.

***التوصيات:**

إن الفارق الأساسي بين أزمتي 1929 و 2007 العالميتين هو توافر أدوات اتصال واسعة الإمكانيات ونظم معلومات عالية السرعة والقادرة على الاسترجاع والتحليل والمساعدة في اتخاذ القرار بما يساعد في وضع احتمالات وسيناريوهات متعددة قابلة لفهم والمناقشة.

ولكن أفضل تلك الاحتمالات وهو من وجهة نظرنا: **هو العمل بإستراتيجية الحل الإسلامي للأزمات المالية العالمية**، حيث الدولة هي راعية شأنها شأن كل مستوى إداري فيها من أفراد ومؤسسات والمسؤولية مشتركة بين الجميع إذ:

– يجب على الجهات الإشرافية من وزارات أو بنك مركزي أو بورصة أو لجان محاسبية وغيرها أن تسعى إلى تطبيق الأحكام الإسلامية لأنها عقيدة أغلبية الناس فمن الواجب العمل بمقتضاها .كمراقبة موازين ومكاييل الأسواق ومحاربة الغش والتدليس والفساد، وعدم التدخل بالتسعير إلا لضرورة.

– تنظيم معايير مهنة الوساطة والسمسرة ومنع التكتلات المؤدية إلى إلحاق الضرر والظلم بالناس وتأمين الحرية والإفصاح اللازمين لرواد السوق من بائعين ومشترين ومنع غبن المسترسل وعدم تلقي السلع والقادمين من خارج البلد قبل أن يعلموا حقيقة الأسعار.

وفي الأخير يمكن القول أنّه يجب البحث عن نظام اقتصادي جديد يخلو من العيوب والتناقضات الأساسية التي تعصف بالنظام الاقتصادي الدولي القائم حاليًا، وإعادة النظر بالقواعد والآليات النقدية الدولية القائمة.

الهوامش والمراجع:

[1] جمعة محمود عباد " الأزمة المالية الاقتصادية العالمية وآثارها الحالية والمتوقعة على الجهاز المصرفي الأردني" **مؤتمر الأزمة المالية العالمية وكيفية علاجها من منظور النظام الاقتصادي الغربي والإسلامي جامعة الجنان – لبنان 2009، ص 2** دراسة منشورة على الموقع **http://www.jinan.edu.lb**.

[2] **http://webcash.googleusercontent.com consulté le 01/02/2012.**
[3] **http://www.alarabalyawm.net consulté le 31/01/2012.**
[4] **www.edubourse.com guide consulté le 01/02/2012.**
[5] **http://www.ouarsenis.com consulté le 01/02/2012.**

[6] عاهد ناصـــــر الدين" الأزمـــــة الاقتـــــصادية العالميـــــة ..أسباب وحلول، دراسة منشورة على الموقع **http://www.dorar.net**.

[7] **http://webcash.googleusercontent.com op.cit.**

[8] **السيد متولي عبد القادر" الأسواق المالية والنقدية في عالم متغير" الطبعة الأولى، دار الفكر ناشرون وموزعون، عمان_الأردن 2010 ص ص 324، 325.**

[9] **الأزمة المالية العالمية 2008، مجلة التنفيذي، عدد فيفري - أفريل 2009، ص50.**

[10] **http://www.thegulfbiz.com consulté le 11/02/2012.**
[11] **Op.cit**

[12] **منـــذر قحـــف** " الأزمة المالية: أفكار لحلول طويلة الأجل ــ **خطوط عريضة ــ " الدورة التاسعة عشرة للمجلس – اسطنبول جويلية 2009** متوفرة على الموقع **www.feqhweb.com**

[13] Ahmed Akkache : Un nouvel ordre économique mondial est indispensable. El Watan Economie du 13 au 19 avril 2009 p5.